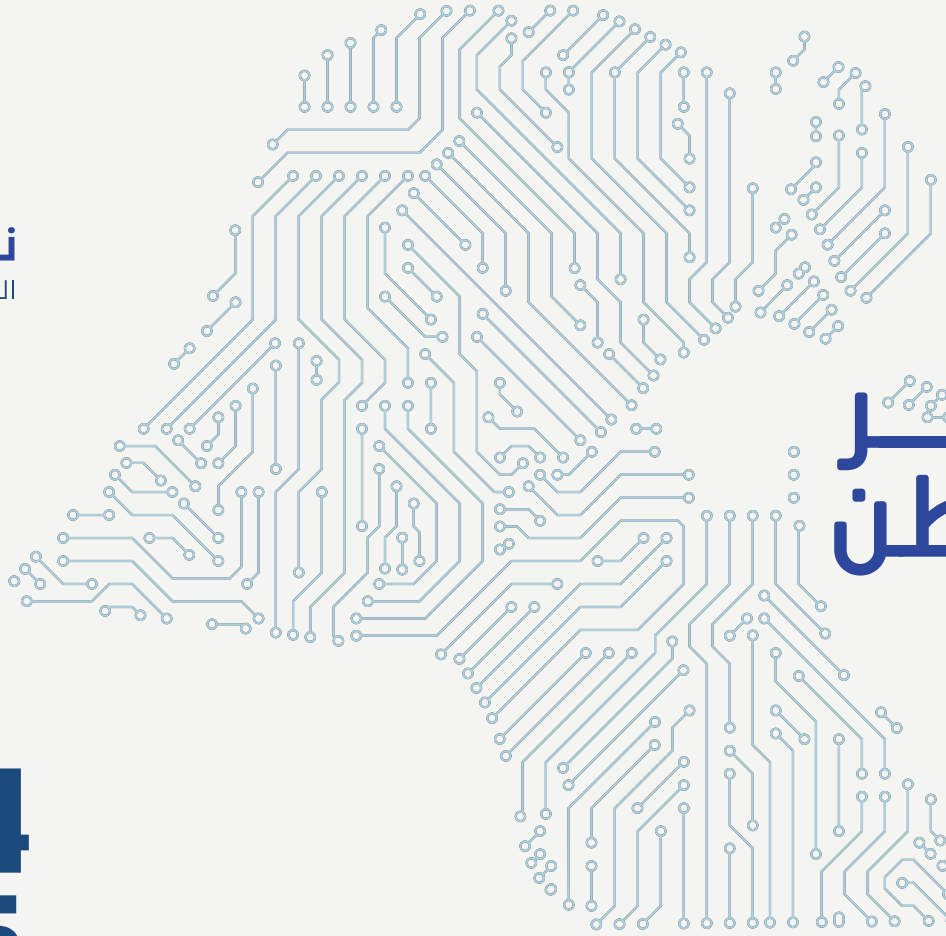
Nazaha نزاهـــة
الهيئة العامة لمكافحة الفساد



تـــقـــريـــر المواطن

2024
2025

من 1 أبريل 2024 إلى 31 مارس 2025

"نزاهـــة" شـــــراكـــــات محـلية
وإقليمية ودولية لمكافحة الفساد



حضرة صاحب السمو

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

حفظه الله ورعاه



سمو ولي العهد

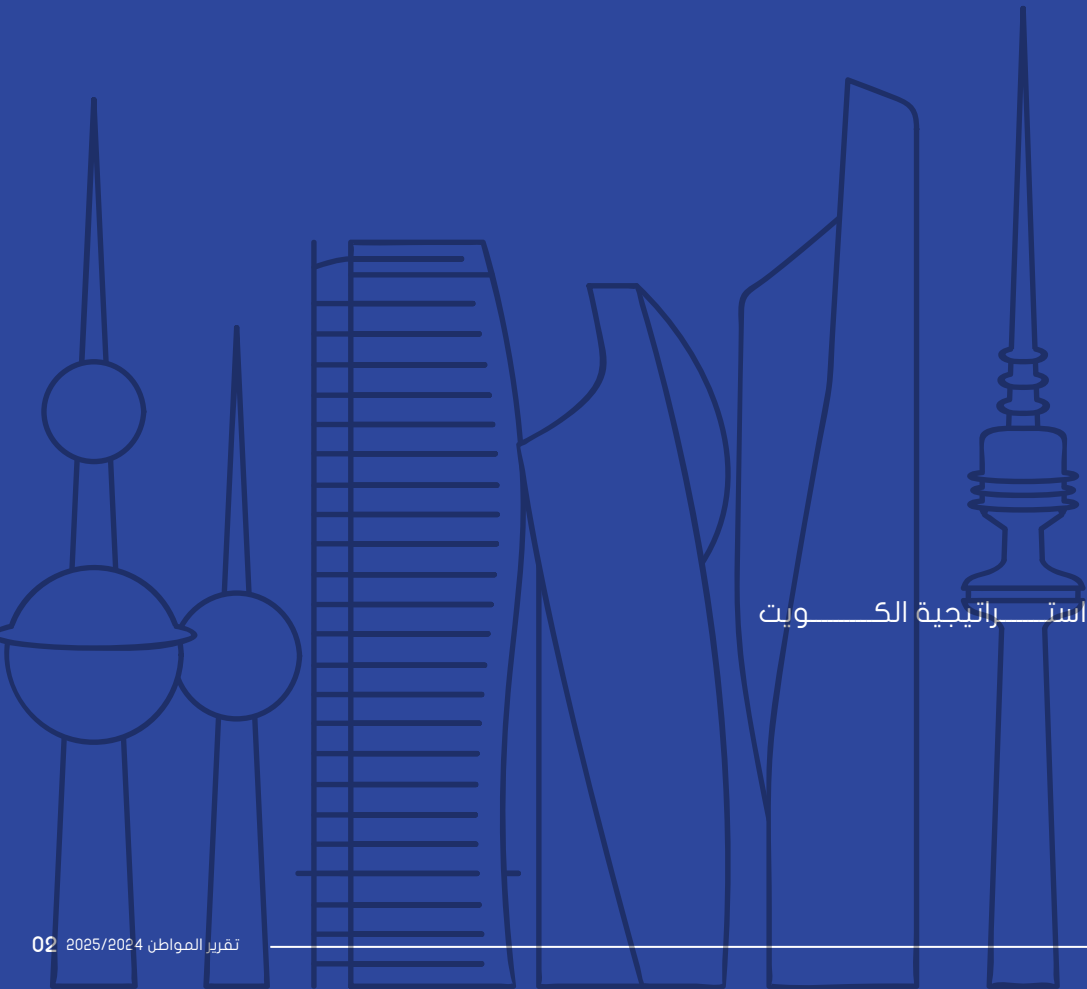
الشيخ صباح خالد الحمد الصباح

حفظه الله

فهرس

4 رسالة الرئيس
6 المقدمة
8 رؤية "نزاهة" ورسالتها
9 قانون منع تعارض المصالح رقم (١) لسنة 2023
13 مجموعة العمل المالي (FATF)
16 الشبكة العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (GlobE Network)
18 اتفاقية مكة المكرمة
21 مبادرة "أداء" لتفعيل مدونة السلوك الوظيفي
23 تعزيز النزاهة ورفع الوعي عبر المؤسسات التعليمية
25 "نزاهة" والتعليم
26 محاضرات توعوية قدمتها "نزاهة"
27 الحوكمة المؤسسية
28 التعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني

29 تعزيز قنوات التواصل مع الجمهور
30 مشاركات "نزاهة" الدولية
31 دولة الكويت في المؤشرات الدولية
32 مؤشر مدركات الفساد (CPI)
33 مؤشرات المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)
35 مؤشر سيادة القانون (WJP)
36 مؤشرات دوليه أخرى ذات الصلة في آخر اصدار
37 الكشف عن الذمة المالية
39 لجان فحص إقرارات الذمة المالية
41 البلاغات
43 استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
44 نسب إنجاز الجهات المنفذة لمبادراتها والتزامها في استـــــراتيجية الكـــــــويت
45 روابط مهمة



رسالة رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد

تُولي الهيئة العامة لمكافحة الفساد أهمية كبيرة للتوعية بمخاطر الفساد، إيماناً منها بأن تعزيز الوعي المجتمعي يمثل أحد أهم مرتكزات مكافحة الفساد والحد من آثاره، كما تدرك الهيئة أن امتلاك المقومات القانونية والمؤسسية، مهما بلغت قوتها لا تكفي وحدها لتحقيق النتائج المنشودة؛ إذ تؤكد التجارب الدولية والممارسات الرائدة أن مواجهة الفساد مسؤولية جماعية تتطلب تضافر الجهود بين القطاعين الحكومي والأهلي، ويظل دور المواطن في مقدمة هذه الجهود، باعتباره المحرك الأهم في نجاحها واستدامتها.

ويتمثل إسهام المواطن في جهود مكافحة الفساد في شقين متكاملين، أولهما التحلّي برفض الفساد بجميع أشكاله، والابتعاد عن أي شبهة متعلقة به، مهما بدت بسيطة، وثانيهما، الإبلاغ عن أية ممارسات فاسدة يطّلع عليها أو يتعرض لها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك انطلاقاً من دوره المحوري في حماية النزاهة وتعزيز الشفافية، وانطلاقاً من هذا التوجه، وفضلاً عن إصدار الهيئة لتقاريرها السنوية والنصف سنوية المنصوص عليها في الفقرتين (6 و7) من المادة (10) من قانون إنشائها، حرصت الهيئة - ترجمة لإيمانها بأهمية إشراك المواطن - على إصدار "تقرير المواطن" بشكل دوري ليكون نافذة مباشرة تضع المواطن في قلب الجهود المبذولة، وتطلعه بصورة مبسطة وواضحة على أبرز ما يجب أن يلمّ به من تطورات ومؤشرات، دعماً لدوره الفاعل في منظومة مكافحة الفساد.

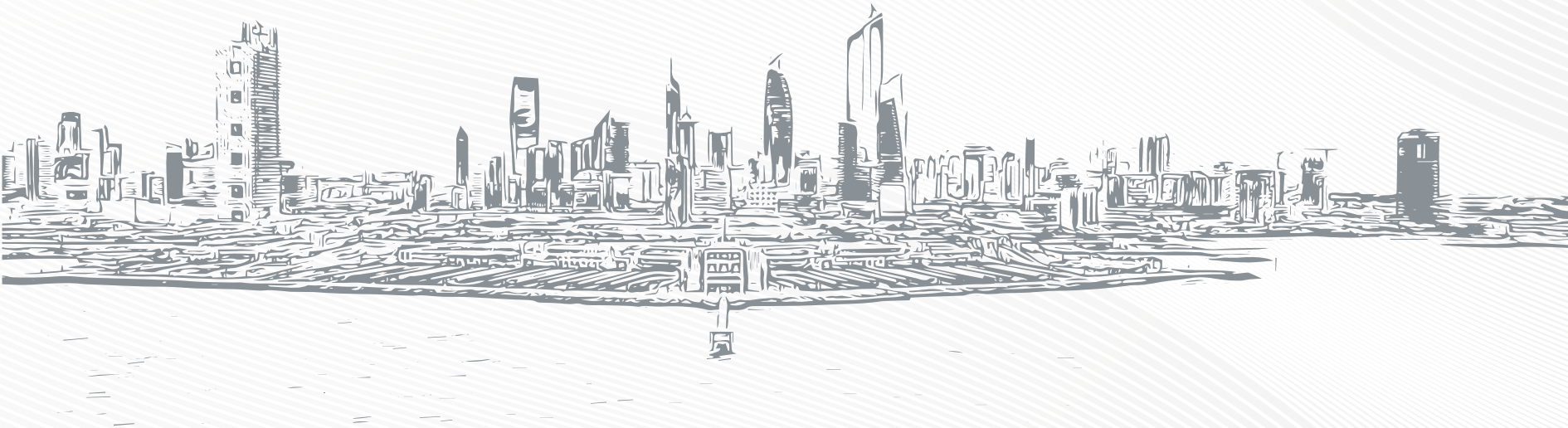
ويأتي إصدار هذا التقرير الذي يغطي الفترة من 1 أبريل 2024 حتى 31 مارس 2025 استمراراً لنهج الهيئة في الشفافية الذي بدأته منذ النسخة الأولى لتقرير المواطن، وتعزيزاً لرسالتها في جعل المواطن شريكاً رئيسياً في حماية النزاهة ومواجهة الفساد.

وتأمل الهيئة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية تعزز وعي المجتمع وتدعم مشاركته من خلال التزامها المستمر بتعزيز التواصل مع المواطنين وتمكينهم من أداء دورهم الوطني في هذا المسار الحيوي.

والله ولي التوفيق..

عبد العزيز عبد اللطيـــف الإبراهيـــم

رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد



المقدمة

يستعرض تقرير المواطن أبرز الإنجازات والإحصاءات التي حققتها الهيئة أو ساهمت في تحقيقها، بالتعاون مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، خلال السنة المالية 2024-2025.

يسلط تقرير المواطن في كل إصدار الضوء على أحد المواضيع المرتبطة باختصاصات الهيئة وأهدافها. فقد ركّز التقرير الأول على التعريف بالهيئة، بينما تناول التقرير الثاني جهود الوقاية من الفساد في عدد من القطاعات، مع إبراز دور "قانون حق الاطلاع" في تعزيز الشفافية. أما التقرير الثالث، فسلّط الضوء على المؤشرات الدولية ذات الصلة بالنزاهة ومكافحة الفساد. وفي التقرير الرابع، تم التركيز على أهمية نزاهة الموظف العام من خلال "مدونة السلوك الوظيفي" كإحدى أدوات تعزيز النزاهة في الجهات الحكومية، مع التطرق إلى مشروع "أداء" الذي أطلقته الهيئة، ويهدف إلى تفعيل هذه المدونات عبر مراحل متسلسلة.

أما التقرير الخامس الذي بين أيدينا اليوم، فيتناول قانون "تعارض المصالح" بوصفه أحد المستجدات في جرائم الفساد، وعنصراً محورياً في تعزيز الحوكمة والوقاية من الفساد الناجم عن غيابها، كما يستعرض أبرز الشراكات المحلية والإقليمية والدولية التي تقيمها "نزاهة" في إطار جهودها لمكافحة الفساد.



مـنع تعارض المصالح..

خطوة رائدة نحو تعزيز النزاهة ..





رؤيتنـــا

هيئة موثوق بها لمجتمع نــزيه وتنمـــية مستدامة.



رسـالتـــنا

نعمل سوياً على مكافحة الفساد مع كافة العناصر الوطـنية من خلال التوعية والوقاية.

قانون منع تعارض المصالح رقم (٦) لسنة 2023

في خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، صدر القانون رقم (٦) لسنة 2023 بشأن منع تعارض المصالح، ليشكل حجر الزاوية في سياسة الحوكمة الرشيدة بدولة الكويت ويهدف هذا القانون إلى منع التضارب بين المصلحة العامة والمصالح الشخصية للموظفين العموميين، مما يسهم في ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية في أداء الوظائف العامة.

ما هو تعارض المصالح؟

هو امتلاك الخاضع[1] أو أي شخص مرتبط به[2] نسبة مؤثرة[3] في أي شركة أو نشاط مالي له تعاملات مع جهة عمله وذات صلة بأعمال وظيفته مع علمه بذلك، أو قيامه بدور الوسيط أو الوكيل أو الكفيل أو الاستشاري لأي شركة أو منشأة خاصة يتصل نشاطها بجهة عمله وذات صلة بأعمال وظيفته.



[1] الخاضع: الفئات الواردة في المادة رقم (2) من قانون منع تعارض المصالح (كما هو موضح في الشكل أعلاه)

[2] الشخص المرتبط بالخاضع: كل شخص تربطه بالخاضع صلة قرابة أو نسب أو مصاهرة حتى الدرجة الثانية، وكل شخص يكون الخاضع قيما عليه أو وصيا أو وليا، وكل شخص طبيعي أو اعتباري تربطه بالخاضع علاقة عمل أو وساطة أو وكالة أو نيابة، وأي نشاط مالي وأي شركة يشارك فيها الخاضع وأي من الأشخاص سالفي الذكر بنسبة مؤثرة في قراراتها.

[3] النسبة المؤثرة: العدد من الحصص أو الأسهم التي لا تقل قيمتها عن 5% من رأس مال النشاط المالي أو الشركة.

حالات تعارض المصالح

يُعتبر الموظف في حالة تعارض مصالح إذا

- امتلك نسبة مؤثرة في أي شركة أو نشاط مالي له تعاملات مع جهة عمله وذات صلة بأعمال وظيفته.
- قام بدور الوسيط أو الوكيل أو الاستشاري لأي شركة أو منشأة خاصة يتصل نشاطها بجهة عمله وذات صلة بأعمال وظيفته.

إجراءات الإفصاح والتبليغ

- يتعين على الموظف الإفصاح عن حالة تعارض المصالح خلال 15 يومًا من تاريخ علمه بها.
- يجب على جهة العمل متى علمت بقيام حالة تعارض مصالح في حق أحد التابعين لها من الخاضعين، أن تخطره كتابة بوجوب الإفصاح عن حالة تعارض المصالح وإزالة هذا التعارض.
- إذا لم يقم الموظف بإزالة التعارض، يتعين على جهة العمل إبلاغ النيابة العامة أو الهيئة العامة لمكافحة الفساد.



وظيفتك أمانة...

فلا تخلطها بمصالحك الخاصة..

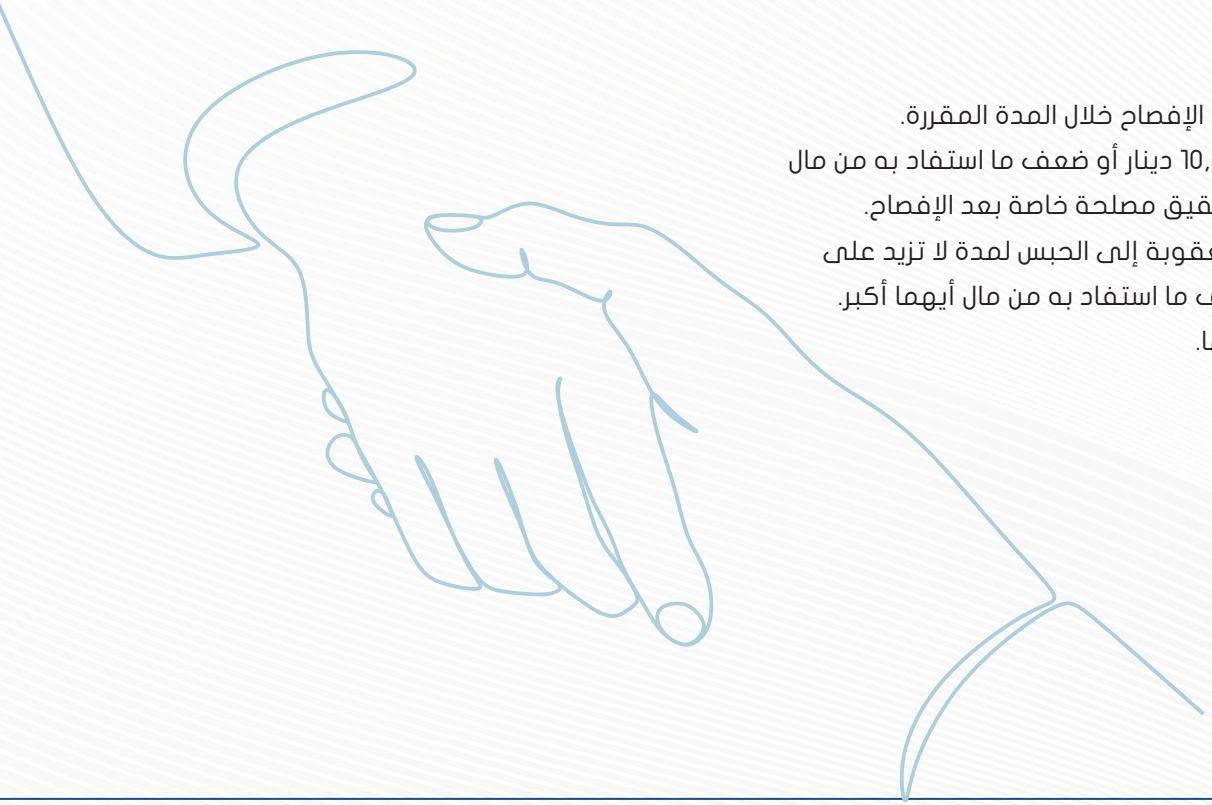
دور "نزاهة" في تطبيق ومتابعة تنفيذ أحكام قانون منع تعارض المصالح

تتولى الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" تطبيق ومتابعة تنفيذ أحكام هذا القانون، بما في ذلك:

- تلقي البلاغات المتعلقة بحالات تعارض المصالح وإجراء التحقيقات اللازمة بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين، والتي منها عرض حالات تعارض المصالح على لجان الفحص بالهيئة.

العقوبات المقررة

- غرامة تصل إلى 3,000 دينار كويتي في حالة عدم الإفصاح خلال المدة المقررة.
- حبس لمدة لا تزيد على سنة وغرامة تصل إلى 10,000 دينار أو ضعف ما استفاد به من مال أيهما أكبر، في حالة اتخاذ قرار أو تصرف بقصد تحقيق مصلحة خاصة بعد الإفصاح.
- في حالة عدم الإفصاح مع علم الموظف، تصل العقوبة إلى الحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات وغرامة تصل إلى 10,000 دينار أو ضعف ما استفاد به من مال أيهما أكبر.
- إلزام برد الأموال المتحصلة من الجريمة أو مصادرتها.





شراكات دولية وإقليمية في إطار مكافحة الفساد

مجموعة العمل المالي Financial Action Task Force (FATF)

هي مجموعة حكومية دولية أُنشئت في عام 1989، وتضم (37) دولة وعددًا من المنظمات الدولية، من بينها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تُعد دولة الكويت من خلال عضويتها في المجلس عضوًا غير مباشر في المجموعة.

أما مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA FATF) التي تأسست عام 2004، وهي هيئة إقليمية تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك من خلال تبني وتنفيذ معايير مجموعة العمل المالي (FATF) فتُعد دولة الكويت من الدول الأعضاء المؤسِّسة لها.

من أعمال مجموعة العمل المالي(FATF) :

1. وضع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.
2. تعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية في الدول .
3. تحديد مواطن الضعف على المستويات الوطنية .
4. التقييم المتبادل للدول .
5. إصدار الإرشادات العالمية .
6. إصدار أوراق عمل تتضمن أفضل الممارسات على مستوى العالم.
7. مساعدة الدول في تطبيق المعايير الدولية للمنظمة .

توصيات مجموعة العمل المالي :

وضعت المجموعة (40) توصية دولية، تتمثل في (7) ركائز أساسية، وهي كما يلي:

1. سياسات وتنسيق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
2. غسل الأموال والمصادرة.
3. تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح.
4. التدابير الوقائية.
5. الشفافية والمستفيد الفعلي من الشخصيات الاعتبارية.
6. صلاحيات ومسؤوليات السلطات المختصة وتدابير مؤسسية أخرى.
7. التعاون الدولي.



عملية التقييم المتبادل:

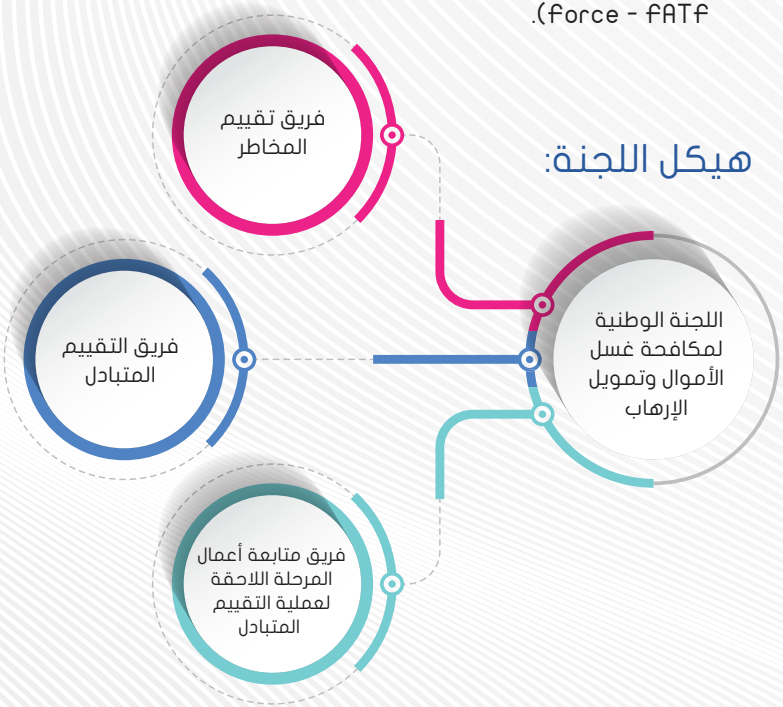
خضعت دولة الكويت لعمليتي تقييم متبادل، الأولى في عام 2011 والثانية في عام 2023 (نُشرت في عام 2024)، ولا يزال يتم استكمال التوصيات الناتجة عن التقييم الثاني من خلال إنشاء "اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، التي تترأسها وحدة التحريات المالية وتتولى أمانة السر. تضم اللجنة في عضويتها 12 جهة حكومية، من بينها "نزاهة"، التي تشارك أيضًا في فرق العمل المنبثقة عن اللجنة.

لم يكن هناك إجراءات موصى بها أو ملاحظات على أعمال "نزاهة" وفقا لتقرير التقييم المتبادل.

عضوية "نزاهة" في اللجنة:

تُعد الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" إحدى الجهات الأعضاء في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتُعنى هذه اللجنة بإعداد تقرير التقييم المتبادل لدولة الكويت، وذلك بناءً على خضوع دولة الكويت للتقييم المتبادل الدولي للأنظمة الوطنية المتعلقة بتنفيذ التوصيات والمعايير الدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي وضعتها مجموعة العمل المالي (Financial Action Task Force - FATF).

هيكل اللجنة:



شارك كل من فريق تقييم المخاطر وفريق التقييم المتبادل في التقييم المتبادل لدولة الكويت، وبعد انتهاء عملية التقييم، أصبح فريق التقييم المتبادل فريق متابعة لأعمال المرحلة اللاحقة لعملية التقييم، إلى جانب أربعة فرق عمل أخرى، وذلك تحت رئاسة اللجنة.

نتائج التقييم المتبادل الأول والثاني لدولة الكويت:

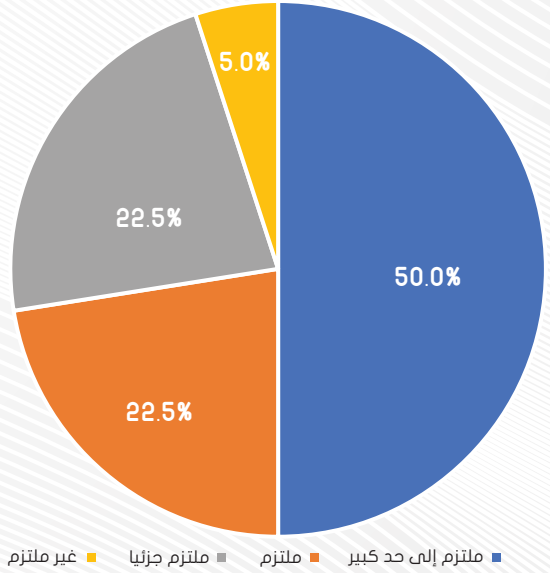
تعكس نتائج التقييم المتبادل الثاني تحسناً جوهرياً في مستوى التزام دولة الكويت بالتوصيات الفنية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF)، ويُلاحظ هذا التحسن بشكل ملموس في الفئات العليا للامتثال حيث ارتفعت فئة "ملتزم إلى حد كبير" من 9 إلى 20 توصية من أصل 40، ما يمثل تحسناً بنسبة 27.5% من إجمالي التوصيات، كما ارتفعت فئة "ملتزم" من توصية واحدة إلى 9 توصيات، وهو ما يعادل تحسناً بنسبة 20%.بالمقابل شهدت الفئات الأدنى انخفاضاً إيجابياً، حيث تراجعت فئة "ملتزم جزئياً" من 12 إلى 9 توصيات، أي تحسناً نسبته 7.5%.وسُجّل أبرز تحسن في فئة "غير ملتزم"، والتي انخفضت بشكل كبير من 18 إلى توصيتين فقط، ما يعادل تحسناً بنسبة 40% من إجمالي التوصيات.

تعد هذه النتائج مؤشراً واضحاً على جدية دولة الكويت في معالجة ملاحظات التقييم الأول، والتقدم نحو مواءمة منظومتها الرقابية والتشريعية مع المعايير الدولية المعتمدة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتبذل دولة الكويت حالياً جهوداً متسارعة لاستيفاء ما تبقى من المتطلبات، سعياً لتحقيق نتائج تضمن عدم إدراج الدولة ضمن تقييم المنطقة الرمادية.

مدى الالتزام الفني	عدد التوصيات الملتزم بها في التقرير الأول 2011	عدد التوصيات الملتزم بها في التقرير الثاني 2024
ملتزم إلى حد كبير	9	20
ملتزم	1	9
ملتزم جزئيا	12	9
غير ملتزم	18	2
إجمـــالي التوصيـــات 40		

نسبة مدى الالتزام في توصيات التقرير الثاني



الشبكة العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (GlobE Network)

انضمت "نزاهة" في 12 أكتوبر 2021 إلى شبكة GlobE Network التابعة للأمم المتحدة، وهي شبكة عالمية تهدف إلى تعزيز التعاون بين سلطات إنفاذ القانون لمكافحة الفساد عبر الحدود.



الانتخابات الجديدة للجنة التوجيهية (2025-2027):

- شاركت "نزاهة" في التصويت خلال الاجتماع الخامس للجمعية العمومية في بكين (24-27 سبتمبر 2024).
- تم انتخاب المملكة العربية السعودية رئيسًا للشبكة، والبرازيل نائبًا للرئيس.
- انضمت 13 دولة أخرى كأعضاء في اللجنة التوجيهية، منها: الصين، الهند، إيطاليا، روسيا، إسبانيا، الإمارات وغيرها، حيث بلغ إجمالي عدد الدول 129 دولة.
- عقدت "نزاهة" اجتماعات ثنائية لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات.

مخرجات الاجتماع الخامس محطات مهمة في مسار تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد

1. التطور المؤسسي:
- انعقاد منتدى رفيع المستوى تناول أربعة محاور رئيسية.
- اعتماد "توافق بكين" بشأن رفض الملاذ الآمن للفاسدين.
- مراجعة واعتماد:
  - التقرير السنوي لعام 2023.
  - خطة العمل 2024.
  - الخطة الاستراتيجية 2025 -2027.
- قبول خمس جهات كمراقبين، منها البنك الدولي والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد.

2. تعزيز التعاون والتواصل:
- عقد أكثر من 182 اجتماعًا ثنائيًا.
- تقديم تحديث بشأن الاتفاق النموذجي الطوعي لتبادل المعلومات.
- دعم استرداد الأصول في الجزائر، جنوب أفريقيا، وزامبيا بالتعاون مع مبادرة StAR.

3. التمكين وبناء القدرات:
- إطلاق تقريرين حول:
  - الممارسات الجيدة في رفض دخول الفاسدين.
  - التحديات القانونية للمادة 49 من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التحقيقات المشتركة.
- تنظيم فعاليات جانبية ودراسات حالة عن التحقيقات في قضايا الفساد.

توصيات الاجتماع
- مواصلة التعاون في استرداد الأصول.
- تطوير اتفاقيات دولية للتحقيقات ورفض الملاذات الآمنة.
- تعزيز استخدام منصة GlobE لتبادل المعلومات.
- تشجيع تبادل الخبرات في التحقيقات العابرة للحدود.

GLOBE Network

182 اجتماعًا للشبكة
تقـــارير جـــديـــدة..
وخطط استراتيجية حتى
2027

اتفاقية مكة المكرمة

وقعت "نزاهة" اتفاقية مكة المكرمة في 27 نوفمبر 2024، والتي تعد إحدى المبادرات الهامة التي أطلقتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف: (المادة 2)

1 . تعزيز تبادل المعلومات والتحريات لمنع وكشف جرائم الفساد واسترداد الموجودات المسروقة.

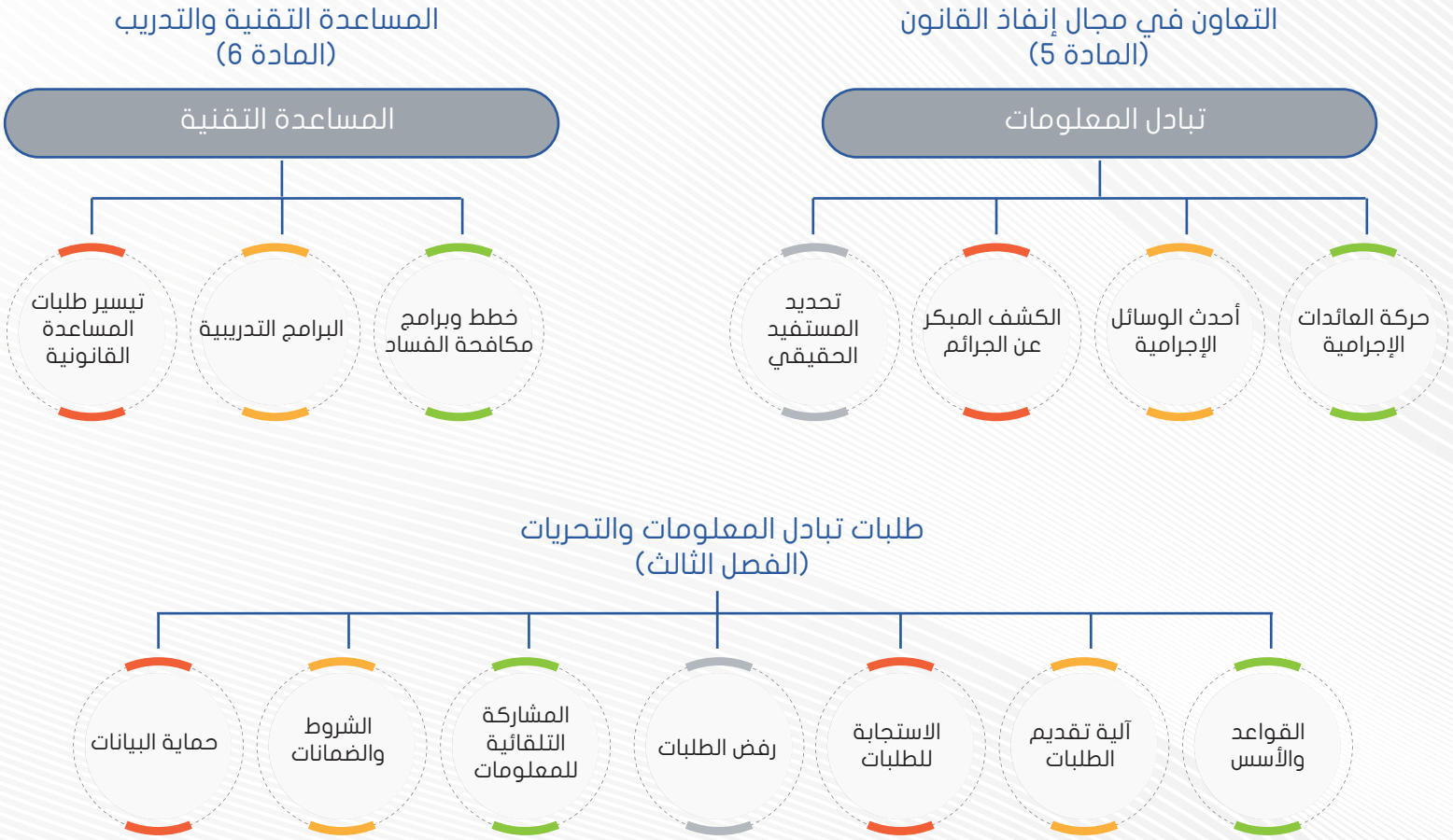
2. تعزيز تبادل المساعدة التقنية والتدريب وتبادل الخبرات لتحسين فاعلية تبادلها للمعلومات والتحريات.

كما وقع الاتفاقية عدد من الدول الأعضاء في خطوة تمثل التزامًا جماعيًا نحو تعزيز الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة في المنطقة.



من مكة انطلقت رسالة
الشفافية مسؤولية جماعية

وقد نصت اتفاقية مكة المكرمة على مجموعة مواد منها:



شراكات محلية

مبادرة "أداء" لتفعيل مدونة السلوك الوظيفي

أطلقت الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" مبادرة "أداء" لتفعيل مدونة السلوك الوظيفي الصادرة عن ديوان الخدمة المدنية رقم (2) لسنة 2021 في مؤسسات القطاع العام خلال عام 2023، وهي مبادرة تقوم على اختيار مجموعة من الجهات الحكومية، وخلق نماذج تغيير ناجحة تشجع بقية الجهات على الانضمام إلى المبادرة، وتقوم "نزاهة" بالعمل مع تلك الجهات على مدى أربع سنوات لاجتياز مجموعة من المتطلبات الإدارية والتدريبية والتوعوية تمكنها من تحقيق التغيير الإيجابي ورفع الكفاءة والتقليل من مخاطر الفساد في تلك المؤسسات، بالتزامن مع إجراء مجموعة من المسوحات والاستبيانات التي تمكن الهيئة من فهم طبيعة بيئة العمل في تلك الجهات، وما تواجهه من عقبات تحول دون امتثال الموظفين لقواعد السلوك الوظيفي، وتقديم الاستشارات لكل منها، والتي من شأنها مساندتها في تحقيق الأهداف المرجوة.



ويتطلب اجتياز كافة مستويات المشروع أربع سنوات يتم من خلالها تعزيز السلوكيات الإيجابية من خلال التوعية والتدريب وضبط بيئة العمل وترسيخ مبادئ الرقابة والمساءلة والإبلاغ وثقافة الخدمة العامة، لتحقيق الهدف من المشروع وهو خلق بيئة عمل تتسم بالإحترافية والكفاءة والإنتاجية المثلى في ظل قيم مؤسسية وبيئة عمل صحية حاضنة للنزاهة، والمحافظة على معايير للسلوكيات المتوقعة من المنتمين إلى المؤسسة بما يتوافق مع القيم المؤسسية وبيئة العمل التي تطمح لها هذه المؤسسة.

وصل المشروع في سنته الثانية إلى 24000 موظف في 13 جهة حكومية.

ارتفع متوسط نسبة الوعي بوجود المدونة في الجهات الحكومية بنسبة 25%.

وقد توزّعت الجهات المشاركة في المشروع على النحو التالي:

- (5)جهات في المستوى الفضي.
- (8)جهات في المستوى البرونزي.

انطلاقا من نجاح المبادرة في سنتها الأولى والثانية تم الإعداد لإطلاق مؤتمر "أداء" الثاني لإعلان النتائج ودعوة المزيد من الجهات للمشاركة

أبرز نتائج السنة الثانية

13
جهة مشاركة

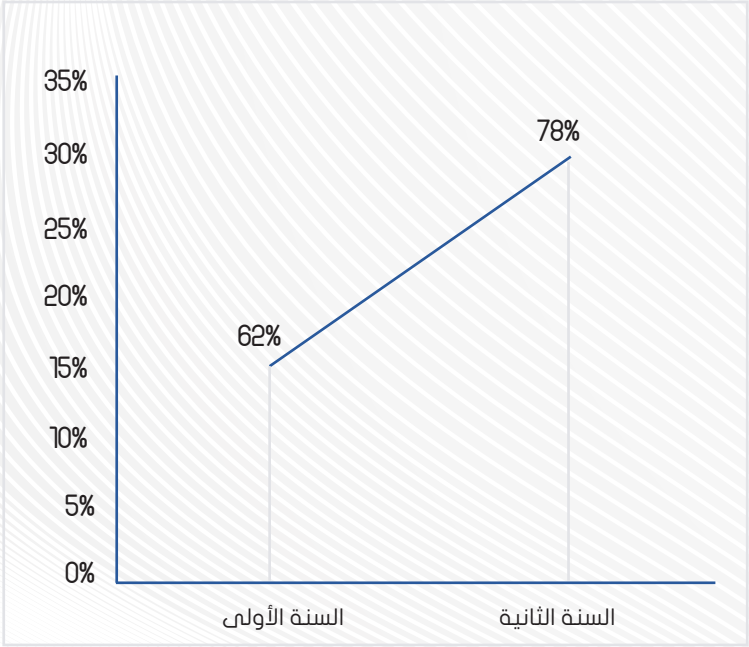
24000
موظف وموظفة

7
ورش عمل ومحاضرات

20
حملة توعوية

18
استبيان

95
اجتماعات دورية



نسبة التغيير في وعي الموظفين

تعزيز النزاهة ورفع الوعي عبر المؤسسات التعليمية

تم تدشين برنامج **"Bankee"** نتيجة لتعاون رائد بين الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، ووزارة التربية، والبنك الوطني. يسعى هذا التحالف الاستراتيجي إلى تعزيز الثقافة المالية لدى الطلبة والطالبات بهدف المساهمة في إنشاء جيل قادر على اتخاذ قرارات مالية مدروسة ومبنية على أساس متين من الثقافة والمعرفة.

شهد برنامج **"Bankee"** انتشارًا واسعًا ونجاحًا ملحوظًا في المدارس داخل دولة الكويت، حتى أصبح نموذجًا تربويًا يُحتذى به، وتسعى العديد من الدول إلى الاستفادة من تجربته، ويُعزى هذا النجاح إلى الشراكة الفاعلة بين "نزاهة"، وبنك الكويت الوطني، ووزارة التربية، حيث يجمع البرنامج بين ترسيخ القيم التربوية مثل الأمانة والنزاهة والمسؤولية، وتعزيز الوعي المالي لدى الطلبة من خلال مفاهيم الكسب، والصرف، والتوفير، وتبلغ مدة البرنامج ثلاث سنوات، تبدأ من العام الدراسي 2024/2023 وحتى نهاية العام الدراسي 2026/2025.

خلال فترة التقرير، تم اختتام الموسم الثاني من برنامج **"Bankee"** للعام الدراسي 2025/2024، والذي تخلله تنفيذ (10) زيارات ميدانية للمدارس الجديدة المنضمة للبرنامج، بلغ عددها (61) مدرسة، بمشاركة (7,219) معلمًا ومعلمة، واستفادة (32,240) طالبًا وطالبة من أنشطته التوعوية والتربوية.

Bankee

61
مدرسة من التعليم العام والخاص

7,219
معلم مشارك

32,240
إجمالي الطلبة المستفيدين من البرنامج

انطلاقًا من نجاح البرنامج في مواسمه السابقة، بدأت الاستعدادات لانطلاق الموسم الثالث للعام الدراسي 2026/2025، من خلال تنظيم سلسلة من اللقاءات التعريفية وورش العمل، التي تناولت أهداف البرنامج ومخرجاته المستقبلية، وذلك في إطار استمرار "نزاهة" بدعم المشروع وتنفيذه بالتعاون مع الشركاء المعنيين.



الرؤية

تنشئة جيل من الشباب الكويتي يدرك أهمية الاستقرار والاستقلال المالي ولديه المهارات والمعرفة المالية اللازمة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاقتصادي للأفراد والمجتمع.

المهمة

تصميم وتنفيذ برنامج تعليمي مبتكر وتفاعلي لبناء أسس معرفية مالية عميقة لدى الطلبة والطالبات في دولة الكويت من أجل تحقيق مستقبل مستدام وآمن.

ما هو Bankee؟

هو برنامج وطني يهدف إلى تعزيز الثقافة المالية لدى طلبة وطالبات المدارس الابتدائية في دولة الكويت بأسلوب مبتكر وتفاعلي، وذلك من خلال تطبيق نموذج اقتصاد الفصل الذي يحول المدرسة إلى نظام اقتصادي مصغر يحاكي الواقع بمكوناته الرئيسية.



القيم الأساسية

- التعاون وتعزيز روح العمل الجماعي
- الأمانة والنزاهة
- المساءلة وتحمل المسؤولية
- تحسين السلوك
- اتباع التعليمات و القوانين
- بذل الجهد المميز
- العدالة



"نزاهة" والتعليم

طلبة الجامعات

122 طالب/طالبة/أكاديمي

استمرت "نزاهة" خلال فترة التقرير بتقديم عدة محاضرات توعوية في مختلف الكليات، شملت في ديسمبر 2024 محاضرتين رئيسيتين: الأولى بعنوان "مدونات السلوك الوظيفي واستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" ضمن مقرر الأخلاقيات المهنية بكلية العلوم الإدارية، والثانية بعنوان "النزاهة التعليمية والمهنية" لطلبة كلية العلوم الحياتية، حيث استفاد من المحاضرتين (73) طالبًا وأكاديميًا، كما استمر التعاون الناجح مع جامعة الكويت من خلال تدريب طلبة السنة الرابعة الميدانيين في كلية الحقوق، حيث تم تقديم محاضرتين استفاد منهما (49) طالبًا وطالبة، هدفتا إلى توعية الطلبة بأهم موضوعات النزاهة وأخلاقيات المهنة، إلى جانب القوانين ذات الصلة مثل قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وقانون منع تعارض المصالح، وقانون حق الاطلاع على المعلومات، وبذلك يكون إجمالي المستفيدين من المحاضرات الأربع (122) طالبًا وطالبة وأكاديميًا.

القراءة التفاعلية

17 مدرسة 474 طفل

استمرت "نزاهة" في تقديم حلقات قراءة تفاعلية ضمن أنشطتها التوعوية لفئة الطلبة حيث قدمت حلقة قراءة ضمن أنشطة النادي الصيفي الذي تنظمه منظمة "KIDS IN ACTION" لفئة الأطفال، بهدف تعزيز مفاهيم النزاهة والقيم التربوية لدى النشء وطلاب المدارس، استفاد منها (63) طفلًا، كما نفذت "نزاهة" بالتعاون مع إدارة الأنشطة التربوية بوزارة التربية مشروع القراءة التفاعلية في (17) مدرسة ضمن المناطق التعليمية الست، مستهدفة الأطفال والناشئة بين 4 و9 سنوات، واستفاد من المشروع (411) طالبًا وطالبة. وبذلك يكون مجموع المستفيدين من الحلقات والبرنامج التفاعلي (474) طفلا.



محاضرات توعوية قدمتها "نزاهة"

محاضرات توعوية

548 مستفيد

ضمن برامج التوعية التي تطلقها "نزاهة" قدمت الهيئة خلال فترة التقرير عدة محاضرات توعوية استهدفت مختلف القطاعات لتعزيز مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد، حيث شملت المحاضرتان الأولى والثانية موضوع "ممارسة النزاهة في العقود الإنشائية" لصالح الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ضمن برنامج تدريب وتأهيل المهندسين والمعماريين حديثي التخرج، وركزت على مخاطر الفساد في القطاع الإنشائي وسبل الوقاية منه، إضافة إلى التعريف بمدونات السلوك الوظيفي وأخلاقيات المهنة، مستفيدًا منها (65) متدربًا.

وتواصلًا مع هذه الجهود، نظمت الهيئة سلسلة محاضرات توعوية تحت عنوان "تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري"، بهدف استعراض جهود الهيئة والتشريعات الوطنية والدولية ذات الصلة، وشملت ثلاث محاضرات للعاملين في وزارة المالية، ومحاضرات منفردة لكل من وزارة الدفاع، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، ووزارة الأشغال العامة، حيث بلغ مجموع الحضور (254) موظفًا.

كما قدمت "نزاهة" خمس محاضرات ضمن البرنامج التدريبي السنوي الذي ينظمه ديوان الخدمة المدنية، بعنوان "دور الوقاية في تعزيز مفاهيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد"، استهدفت الفئات التنفيذية والإشرافية في الجهات الحكومية، وبلغ عدد المستفيدين (229) موظفًا.

وبذلك يكون إجمالي المستفيدين من المحاضرات التوعوية التي قدمتها "نزاهة" خلال فترة التقرير (548) مستفيدًا.



الحوكمة المؤسسية

29 موظفًا



لا تقتصر الحوكمة المؤسسية على وجود إدارات رقابية فحسب، بل تشمل أيضًا تطوير السياسات وبناء القدرات، مثل إعداد مدربين معتمدين في هذا المجال، دعمًا لمبادرات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتنفيذًا لاستراتيجيات ديوان الخدمة المدنية الرامية إلى ترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية في القطاع العام.

وفي هذا السياق، قدّم مدرب معتمد من "نزاهة" ورشة تدريبية بعنوان "الحوكمة المؤسسية" لموظفي "نزاهة"، تناولت الورشة عدة محاور أبرزها: مفهوم الحوكمة، وأسباب نشأتها، وأهمية تطبيقها في القطاع العام، والتوعية المؤسسية بمبادئها وتطبيقاتها، وقد استفاد من الورشة (13) موظفًا من "نزاهة"، في إطار تعزيز الكفاءة المؤسسية وتطبيق أفضل الممارسات.

و قدمت "نزاهة" برنامجًا تدريبيًا ضمن فعاليات ديوان الخدمة المدنية، بعنوان "الحوكمة المؤسسية ودورها في تعزيز الممارسات السليمة"، حيث استعرضت خلاله الدليل الوطني للحوكمة المؤسسية، والمبادئ الخاصة به، وآليات التقييم المؤسسي، إلى جانب أبرز النماذج المعتمدة.

يأتي هذا البرنامج في إطار جهود "نزاهة" المستمرة في التوعية والتثقيف، وشارك فيه (16) موظفًا من الفئة الإشرافية.

التعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني

تدريب صيفي للشباب

302 شابًا

في إطار التعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، شاركت "نزاهة" بتقديم (12) محاضرة توعوية ضمن برامج التدريب الصيفي الموجهة لفئة الشباب (14-25 عامًا). شملت كلا من: برنامج "ASPIRE NBK" لبنك الكويت الوطني، وبرنامج "بدينا 8" لبنك بوبيان، بالإضافة إلى البرنامج الصيفي السنوي لبنك وربة المخصص لفئة حديثي التخرج، والبرنامج الصيفي السنوي لمعهد الكويت للأبحاث العلمية للمتدربين الشباب، وقد هدفت هذه المشاركة إلى تعزيز الوعي بمخاطر الفساد، وترسيخ مفاهيم النزاهة والمسؤولية المجتمعية، وقد بلغ عدد المستفيدين (302) شابًا وشابة.

نساء ضد الفساد

77 مشاركًا

نظّمت "نزاهة" منتدى "نساء ضد الفساد" بالتعاون مع الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، والجمعية الكويتية للإخاء الوطني، ومكتب الأمم المتحدة في دولة الكويت، ومنظمة "أمان" الفلسطينية، وقد استهدف المنتدى إبراز دور المرأة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتبادل أفضل الممارسات الإقليمية في هذا المجال، بالإضافة إلى مناقشة أبرز التحديات التي تواجه تمكين المرأة، وتسليط الضوء على أهمية تعزيز ثقافة الإبلاغ عن الفساد، وقد بلغ عدد المشاركين في المنتدى (77) مشاركًا من الجنسين.

التعاون مع المؤسسات الدينية

تعاونت "نزاهة" مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لتوظيف التوجيه الشرعي في خطب الجمعة، حيث خصصت خطبة 6 ديسمبر 2024 بعنوان "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها"، تزامنًا مع اليوم العالمي لمكافحة الفساد، لتسليط الضوء على مسؤولية المجتمع في الوقاية من الفساد ومنعه.

تعزيز قنوات التواصل مع الجمهور

ضمن جهود "نزاهة" لتعزيز التواصل مع الجمهور وتنفيذ خطة التواصل الخارجي، واصلت الهيئة إنتاج ونشر حلقات توعوية من بودكاست "نزاهة 3"، بهدف ترسيخ مبادئ النزاهة وتعزيز الوعي المجتمعي بها، وخلال فترة التقرير، نُشرت ثلاث حلقات استُضيف فيها عدد من المتخصصين في مجالات متنوعة، وهي المجتمع المدني ودوره في تعزيز النزاهة، والتربية وغرس القيم، إلى جانب مكافحة الفساد والتخطيط الاستراتيجي، وقد جرى بث الحلقات عبر منصات "نزاهة" على وسائل التواصل الاجتماعي وقناتها الرسمية على YouTube، وقد بلغ إجمالي عدد الحلقات حتى نهاية مارس 2025، (15) حلقة.

15
حلقة



***بودكاست "نزاهة" في موسمه الثالث**

مواضيع الموسم الثالث



مشاركات "نزاهة" الدولية

شاركت "نزاهة" برئاسة معالي السيد عبدالعزيز الإبراهيم، رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد، في الملتقى العربي الثاني لهيئات مكافحة الفساد ووحدات التحريات المالية، الذي أقيم في مايو 2024 بمدينة الرياض، المملكة العربية السعودية، تحت رعاية ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وهدف الملتقى إلى تعزيز التعاون العربي المشترك في مكافحة الفساد وجرائم غسل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

شاركت "نزاهة" في مؤتمر "نزاهة قطاع الصحة في المنطقة العربية" الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشبكة العربية لمكافحة الفساد في القاهرة في أكتوبر 2024، وقدمت ورقة عمل تناولت أهمية تعزيز نزاهة القطاع الصحي ودوره في دعم حوكمة القطاع العام ولمكافحة الفساد.

شاركت "نزاهة" في الاجتماع الإقليمي "المضي قدما: تعزيز نزاهة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الذي نظمته هيئة الرقابة الإدارية في جمهورية مصر وهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، حيث قدمت "نزاهة" ورقة عمل حول جهود دولة الكويت وجهود "نزاهة" في تفعيل دور القطاع الخاص بمكافحة الفساد ودعم نزاهة قطاع التعليم، ضمن جلسة بعنوان "كيف يمكن للتعليم أن يدعم مكافحة الفساد في القطاع الخاص".

شاركت "نزاهة" في القمة العالمية للحكومات 2025 تحت شعار "استشراف حكومات المستقبل"، التي أقيمت في دبي خلال الفترة من 11 إلى 13 فبراير 2024 والتي جمعت قادة وخبراء وصناع قرار من مختلف أنحاء العالم بهدف تعزيز التعاون الدولي، ومواجهة التحديات العالمية، وصياغة رؤى مشتركة لتطوير العمل الحكومي وتسريع التنمية لحكومات المستقبل.

دولة الكويت في المؤشرات الدولية

تعمل "نزاهة" على العناية بالمؤشرات وقياس نتائجها ودراستها تحقيقاً لأهدافها، وتفعيلاً لاختصاصاتها التي تعمل بموجبها بشأن "دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والاطلاع على وضع الكويت فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها"* وذلك لإرساء مبدأ الشفافية والنزاهة، وتحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة، والاستخدام الأمثل لها، وتعزيز سيادة القانون.

وننوه في هذا المقام إلى أن نتائج وترتيب دولة الكويت في المؤشرات الدولية تُعد انعكاسًا للجهود والمساهمات التي تبذلها مختلف الجهات الحكومية في المجالات ذات العلاقة بمكافحة الفساد، كلٌ وفق اختصاصه، و لا تعتمد المؤشرات في نتائجها على مخرجات عمل نزاهة فقط، علمًا بأن المؤشرات تُرصد من خلال مصادر دولية ومنشورات رسمية وبناءً على ما تجريه الجهات التي تصدر هذه المؤشرات من تحليلات ودراسات للبيانات والمعلومات التي تقوم بتجميعها.

المؤشرات الدولية أداة فاعلة لتقييم الأداء وتوجيه الإصلاح..

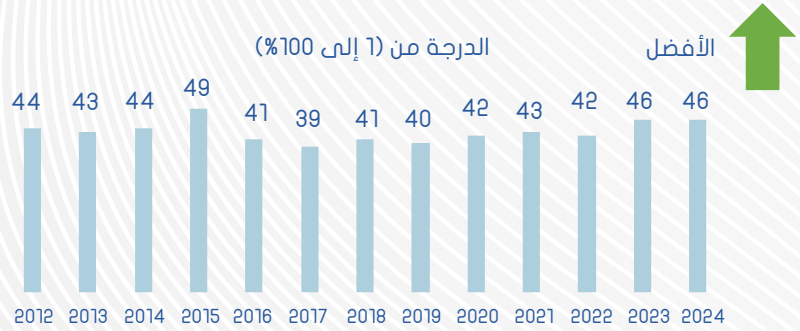


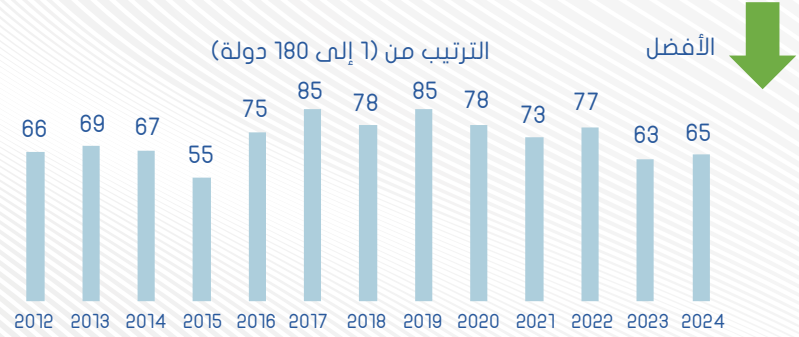
*القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد
مادة 5 البند 9

مؤشر مدركات الفساد (CPI)

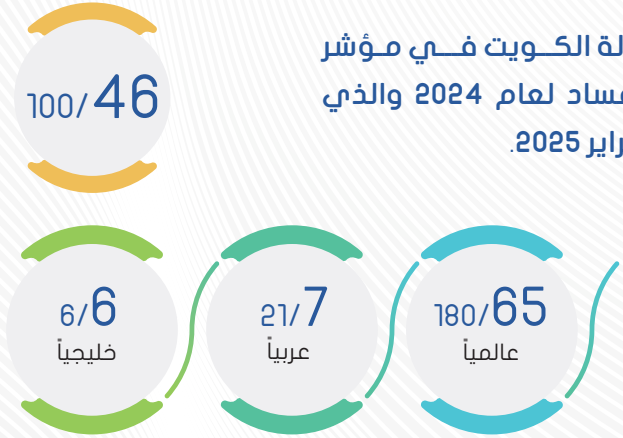
يُعد مؤشر مدركات الفساد، الذي يُعرف أيضًا بمؤشر (Corruption Perception Index (CPI، من المؤشرات السنوية التي تصدرها منظمة الشفافية العالمية، وهي جهة غير ربحية. يُنشر هذا المؤشر في يناير من كل عام ويعكس نتائج العام السابق، باستثناء نتائج عام 2024 التي تم إصدارها في فبراير 2025. يهدف المؤشر إلى قياس الانطباعات (الصورة الذهنية) حول انتشار الفساد السياسي والإداري في القطاع العام، استنادًا إلى تقييمات الخبراء واستطلاعات رأي التنفيذيين والمشرفين ورجال الأعمال في الشركات، حيث أن نتائج هذا المؤشر تتأثر بعدد من المصادر يبلغ عددها 8 مصادر بالنسبة لدولة الكويت.

حافظت دولة الكويت على تصنيفها في مؤشر مدركات الفساد (CPI) لعام 2024، حيث حصلت على 46 درجة من 100، بنفس درجة العام 2023. وذكرت منظمة الشفافية الدولية أنه في آخر خمس سنوات، تمكنت سبع دول من تحسين نتائجها بشكل كبير على المؤشر، بما في ذلك دولة الكويت، التي حققت أعلى درجة لها منذ عام 2019.





درجة دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024 والذي صدر في فبراير 2025.



مؤشرات المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)

واصلت "نزاهة" تعاونها مع المعهد الدولي للتنمية الإدارية (International Institute for Management Development - IMD) للسنة الثالثة على التوالي، من خلال دورها التنسيقي في جمع البيانات الإحصائية المطلوبة من الجهات المعنية في الدولة حسب توفرها لدى الجهات، كما قامت نزاهة في المساهمة بنشر استطلاعات الرأي لعام 2024 في دولة الكويت، بهدف إدراجها في تقارير المعهد، بناءً على ذلك، نشر المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) نتائج دولة الكويت لعام 2024 في المؤشرات التي يصدرها، حيث لم تكن دولة الكويت جزءًا منها في السابق، وتجدر الإشارة إلى أن المعهد نشر أول تقرير عن دولة الكويت في عام 2023، حيث تتراوح الدرجات من (0 إلى 100) وتشير الدرجة 100 إلى الأداء الأفضل.

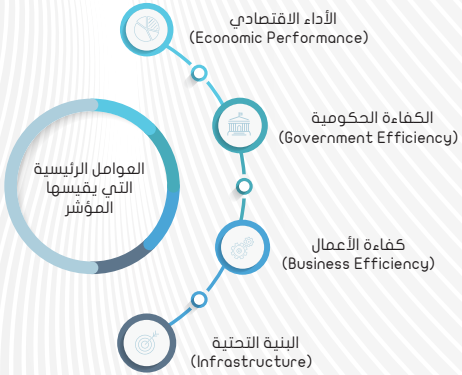
التقارير التي أصدرها المعهد

- الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (World Competitiveness Yearbook)
- التنافسية الرقمية العالمية (World Digital Competitiveness)
- تنافسية الموهبة العالمية (World Talent)

الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (World Competitiveness Yearbook)

يقيس الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، استنادًا إلى عدة عوامل رئيسية وفرعية، أداء الاقتصاد في الدولة، ويقارنه مع سواه ليتيح الفرصة لصانعي القرار لتحديد مواطن القوة والضعف وأماكن البحث عن أفضل الممارسات. كما يقوم بتحليل مدى قدرة أي بلد على تهيئة بيئة تمكّن المشاريع من توليد قيمة مستدامة.

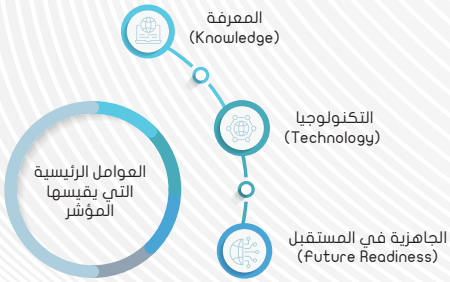
الجدير بالذكر أن أحد مكونات المؤشر الذي يصدر في هذا التقرير، والمتعلق بقياس الرشوة والفساد من حيث وجودهما أو عدمه من خلال استقصاء آراء التنفيذيين، وهو جزء من مكونات مؤشر مدركات الفساد، حيث يُعتبر المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) أحد مصادر مؤشر مدركات الفساد (CPI).



درجة ومركز دولة الكويت في عام 2024	**65.03** من أصل 100درجة تراجعت بمقدار 0.56 درجة	**37** من أصل 67 دولة تقدمت بمركز واحد
مقارنةً بالدرجة والمركز في عام 2023		

التنافسية الرقمية العالمية (World Digital Competitiveness)

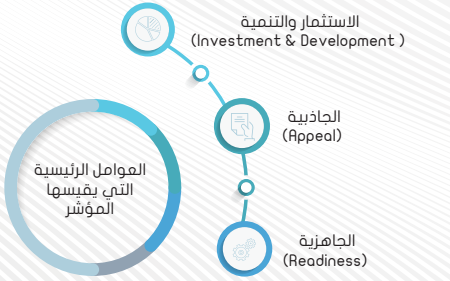
يقيّم هذا التقرير، استنادًا إلى عدة عوامل رئيسية وفرعية، قدرة الاقتصاد على اعتماد واستكشاف التكنولوجيات الرقمية، التي تؤدي إلى التحول في الممارسات الحكومية ونماذج الأعمال التجارية، والمجتمع بشكل عام.



درجة ومركز دولة الكويت في عام 2024	**56.90** من أصل 100درجة تراجعت بمقدار 8.24 درجة	**45** من أصل 67 دولة تراجعت 4 مراكز
مقارنةً بالدرجة والمركز في عام 2023		

تنافسية الموهبة العالمية (World Talent)

يقيّم هذا التقرير، استنادًا إلى عدة عوامل رئيسية وفرعية، مدى تطور الدول في جذب المواهب والاحتفاظ بها داخل المؤسسات العاملة، ومدى توفر المواهب والكفاءات.



درجة ومركز دولة الكويت في عام 2024	**60.49** من أصل 100درجة تراجعت بمقدار 2.70 درجة	**31** من أصل 67 دولة تراجعت 3 مراكز
مقارنةً بالدرجة والمركز في عام 2023		

مؤشر سيادة القانون الصادر عن منظمة مشروع العدالة العالمية (WJP)

يقيس مؤشر سيادة القانون الالتزام بسيادة القانون من خلال النظر في نتائج السياسات و تطبيق القانون فعلياً على أرض الواقع، مثل ما إذا كان الناس يمكنهم الوصول إلى المحاكم، أو ما إذا كانت الجريمة تتم السيطرة عليها بشكل فعال، وهذا يقف على عكس الجهود التي تركز على القانون المكتوب، أو الوسائل المؤسسية التي قد يسعى المجتمع من خلالها إلى تحقيق نتائج هذه السياسات، ويعتمد في القياس على استطلاعات رأي عامة واستبيانات الخبراء.

يتكون مؤشر سيادة القانون من 8 عوامل رئيسية (قطاعات/مؤشرات) مقسمة إلى 44 عاملاً فرعياً (مؤشر فرعي)، وتتراوح الدرجات من (0 إلى 1) ويشير الرقم 1 إلى أقوى التزام بسيادة القانون، ويغطي المؤشر 142 دولة.

تجدر الإشارة إلى أن مؤشر سيادة القانون يُعد أحد المصادر الفرعية التي تُدرج ضمن احتساب درجة مؤشر مدركات الفساد (CPI)، ويتم اعتماد الدرجات المقدّمة من قِبل الخبراء فقط، دون احتساب آراء السكان في استطلاع الرأي، وذلك فيما يتعلق بالمؤشر الفرعي "غياب الفساد". وتُمنح هذه الدرجات لمنظمة الشفافية الدولية، وهي غير متاحة للعامة.

درجة دولة الكويت عام 2024



من أصل 1.00 درجة

المراكز التي حققتها دولة الكويت في عام 2024، والتي حافظت على ثباتها مقارنة بعام 2023



من أصل 142 عالمياً

من أصل 9 إقليميا

من أصل 46 بحسب تصنيف مستوى الدخل العالمي

درجات دولة الكويت في العوامل الرئيسية خلال عامي 2023 و2024

العامل الرئيسي (القطاع)	2023	2024	التغيير
1. القيود المفروضة على السلطات الحكومية	0.55	0.54	-0.1 ↓
2. غياب الفساد	0.66	0.67	+0.1 ↑
3. الحكومة المفتوحة	0.43	0.42	-0.1 ↓
4. الحقوق الأساسية	0.45	0.45	0
5. النظام والأمن	0.87	0.88	+0.1 ↑
6. الإنفاذ التنظيمي	0.66	0.65	-0.1 ↓
7. العدالة المدنية	0.58	0.57	-0.1 ↓
8. العدالة الجنائية	0.47	0.47	0

مؤشرات دولية أخرى ذات الصلة بمكافحة الفساد في آخر إصدار

مؤشر الرشوة
2024

Trace- matrix:
TRACE Bribery Risk Matrix

يتناول المؤشر مخاطر الرشوة التجارية وتأثيرها على بيئة الأعمال في الدول التي يرصدها.

يتراوح نطاق الدرجات من 1 (يمثل الأداء الأفضل) إلى 100 (يمثل الأداء الأسوأ).



لم تتغير الدرجة مقارنة بعام2023.

مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية
2024

EGDI: E-Government Development Index

يقيس مستوى تقدم الحكومات في تقديم الخدمات العامة الرقمية عبر الإنترنت.

يتراوح نطاق الدرجات من 0 (يمثل الأداء الأسوأ) إلى 1 (يمثل الأداء الأفضل).

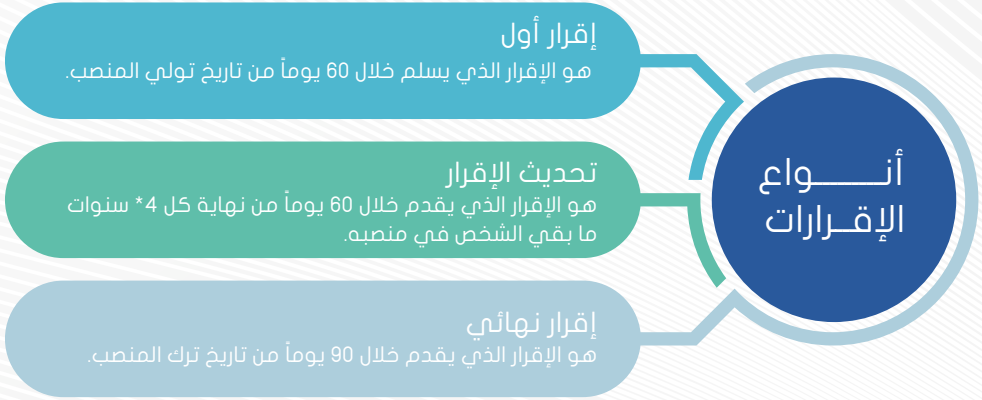


تحسنت بمقدار 0.0328 درجة مقارنة بعام 2022 يصدر كل سنتين*.

الكشف عن الذمة المالية

تتطلب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من الدول الأطراف أن تسعى بأن تكون خدماتها العامة محمية من الفساد من خلال الإجراءات التي تعزز من الكفاءة والشفافية، كما تنص الاتفاقية على أنه ينبغي أن يخضع الموظفون العموميون بعد تعيينهم لمدونات قواعد السلوك والإفصاح المالي (إقرارات الذمة المالية) والتدابير التأديبية المناسبة لحماية الأموال العامة والوظيفة العامة.

ويعتبر الكشف عن الذمة المالية أحد التدابير الوقائية التي تغطيها الاتفاقية وتتطلبها، وهي عبارة عن إقرارات يقدمها الأشخاص من فئة الخاضعين المخاطبين في القانون، وذلك عن طريق تعبئة نموذج إقرار الذمة المالية، ويتم تسليمه لأحد الموظفين المختصين في مقر الهيئة، أو مقر عمله بحسب ما تقرره الهيئة .



تقوم الهيئة بمتابعة أي زيادة أو نقص لثروة الخاضع خلال فترة التحديث و إن كانت ملحوظة ولا تتناسب مع موارد الخاضع فإنه يتم إحالة الحالة للنيابة العامة.

عام إضافي يمنح لتحديث الذمة المالية .. وفئات جديدة

*وفقا للمادة (32) البند (2) من مرسوم بقانون رقم (69) لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية الصادر في 25 مايو 2025

يمكنك الآن معرفة المواعيد القانونية لتقديم إقرارك من خلال تطبيق سهل



الكشف عن الذمة المالية

%99.6

نسبة استلام إقرارات الذمة المالية منذ صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016 وحتـى 31 مارس 2025.

47,019

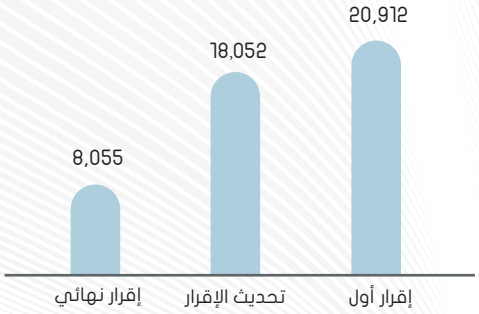
الإجمالي التراكمي للإقرارات المستلمة منذ صدور اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة وحتى 31 مارس 2025.

5,390

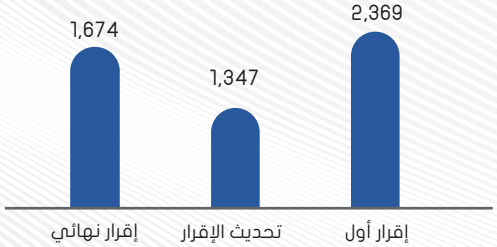
إجمالي الإقرارات المستلمة خلال فترة التقرير.

الإقرارات في إحصائيات

توزيع الإقرارات حسب نوعها للفترة التراكمية منذ صدور اللائحة التنفيذية وحتى 31 مارس 2025



توزيع الإقرارات حسب نوعها خلال فترة التقرير (من 1 أبريل 2024 إلى 31 مارس 2025)



لجان فحص إقرارات الذمة المالية

لجان الفحص

تتولى لجان الفحص عملية الفحص الشكلي والموضوعي لإقرارات الذمة المالية المسلّمة للهيئة وفقاً للآلية المتبعة، فبعد تقديم إقرارات الذمة المالية تقوم لجان الفحص بالتحقق وإعداد التقارير اللازمة في حال وجود شبهة جريمة كسب غير مشروع تمهيداً لإحالتها للجهات المختصة.

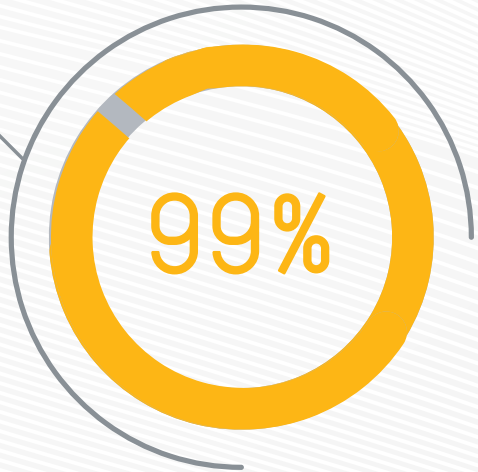
عدد الإقرارات التى تم فحصها خلال فترة التقرير

9,930

عدد الإقرارات التى تم فحصها منذ بداية عمل لجان الفحص وحتى 31 مارس 2025

38,754

نسبة فحص إقرارات الخاضعين منذ بداية عمل لجان الفحص وحتى 31 مارس 2025





الفساد لا يزول بالصمت..

بل ببلاغ شجاع **يحميه القانون**..

البلاغات

جاء في الفصل الثالث من اتفاقية الأمم المتحدة العديد من المواد التي تخص التجريم وإنفاذ القانون، ومن هذا المنطلق تقوم الهيئة العامة لمكافحة الفساد بحسب الفصل الرابع من لائحتها التنفيذية في إجراءات البلاغات وجمع الاستدلالات ووسائل حماية المبلغين ومن في حكمهم باستقبال المبلغين عن حالات الفساد حسب اختصاصاتها، كما يقوم مؤشر مدركات الفساد (CPI) بقياس إحدى عشر (11) وجهاً من أوجه الفساد، منها الحماية القانونية للمُبلغين وهو أحد اختصاصات الهيئة.

تقديم البلاغ

اتصل على 118 واحجز موعداً للحضور إلى مقـــر الهيـــئة

أو

قدم بلاغك عن طريق البريد الإلكتروني
Incident_report@nazaha.gov.kw

جرائم الفساد التي تختص فيها الهيئة



*وفقا للمادة الثانية من مرسوم بقانون رقم (69) لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية الصادر في 25 مايو 2025

البلاغات

520

إجمالي عدد البلاغات والشكاوى التي تقدم بها الجمهور خلال فترة التقرير.

18

إجمالي عدد البلاغـات المقيدة في سجل البلاغات والتي تتوافر فيها كافة الشروط الشكلية والقانونية لقبول البلاغ خلال فترة التقرير.

85

إجمالي عدد البلاغات التي تـم إحالتهـــا إلـــى النيابـــة العامة منذ تاريخ صـــدور اللائحـــة التنفيذية وحتى 31 مارس 2025.

11

إجمالي عدد البلاغات المحالـــة إلـى النيابـــة العامـــة خلال فترة التقرير.

150

إجمالي عدد حالات الرصد التي قامت بها نزاهة منذ تاريخ صدور اللائحة التنفيذية وحتى 31 مارس 2025.

13

إجمالي عدد حالات الرصد التي قامت بها نزاهة خلال فترة التقرير.

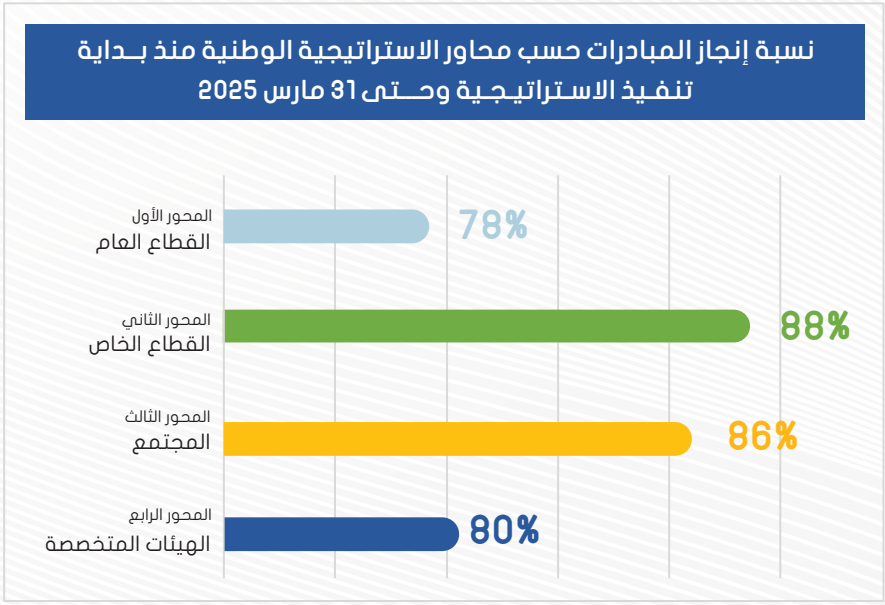
12

إجمالي عدد حالات الضبطية القضائية موزعة على 4 جهات حكومية خلال فترة التقرير.

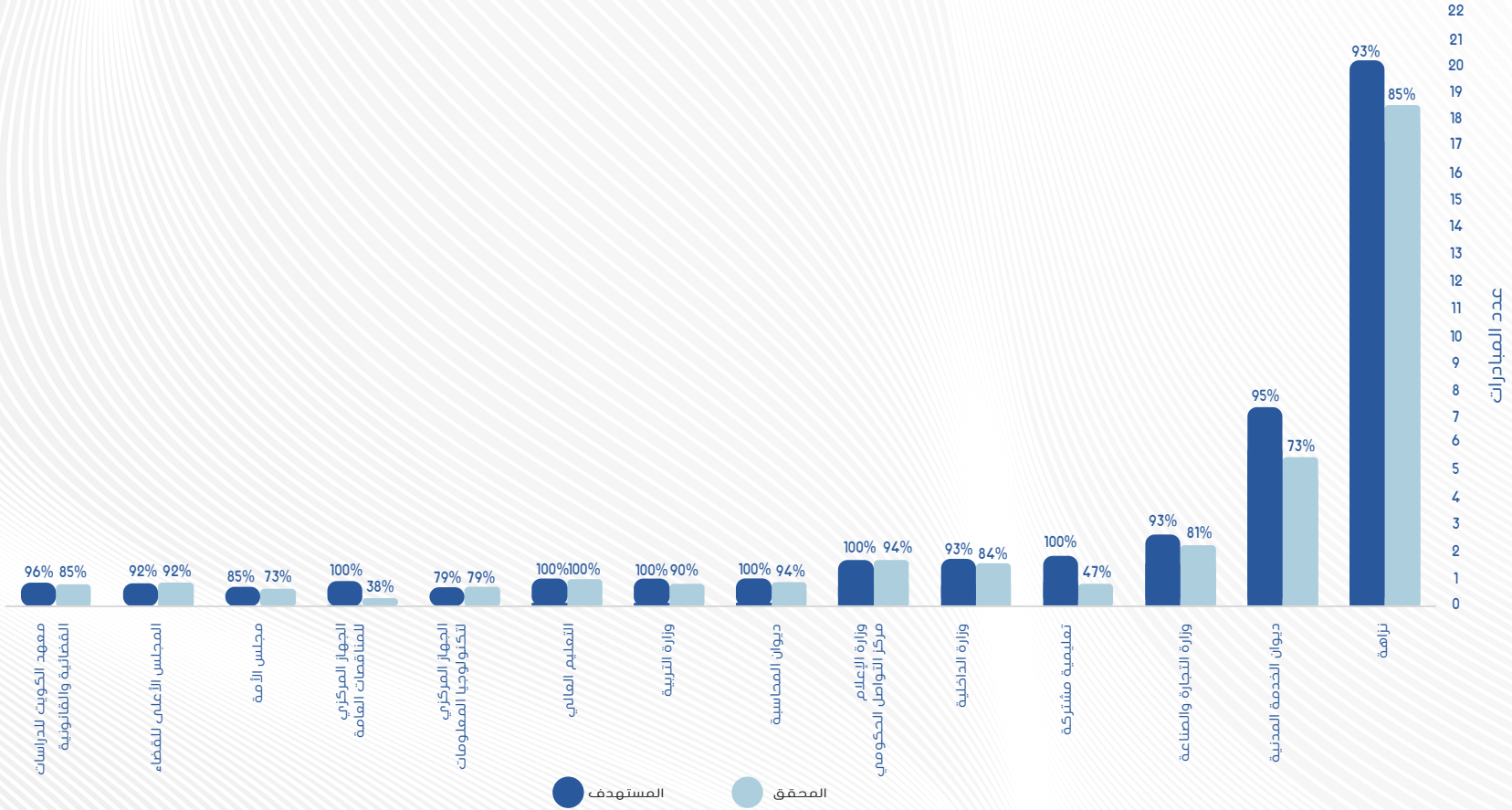
استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

تمتد الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من عام 2019 إلى عام 2024، وتم تمديدها حتى نهاية عام 2025 بقرار من اللجنة العليا، وترتكز على 4 محاور و4 أهداف رئيسية، تشمل 13 أولوية موزعة على 47 مبادرة، دخلت جميعها حيز التنفيذ، وبلغت نسبة الإنجاز حتى 31 مارس 2025 نحو 83%، مقابل نسبة مستهدفة تبلغ 95%.

تتضمن الاستراتيجية الوطنية مؤشرات لقياس الأثر على المستوى العام، وعلى مستوى كل محور، كما تشمل مؤشرات لقياس التقدم في تحقيق النتائج المستهدفة، بهدف دعم عمليات الرصد والتقييم السنوي وفق الأهداف المحددة وخطوط الأساس المعتمدة قبل بدء التنفيذ.



نسب إنجاز الجهات المنفذة لمبادراتها والتزامها في استـــــراتيجية الكـــــــويت حـــتى 31 مارس 2025.



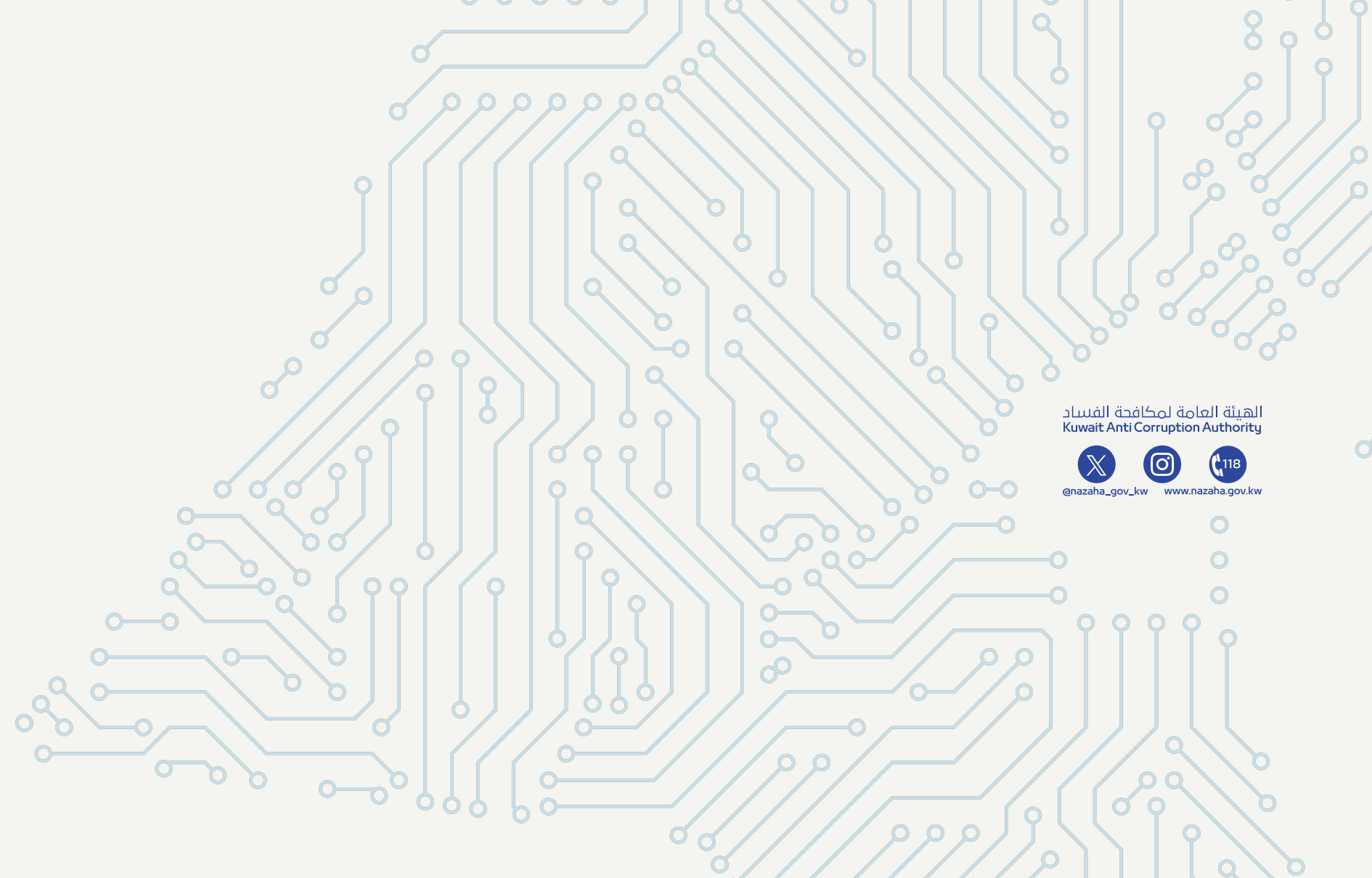
روابط مهمة

التقارير السنوية

تقارير المواطن

تقارير استراتيجية الكويت للعزيز النزاهة

إصدارات متنوعة


الهيئة العامة لمكافحة الفساد
Kuwait Anti Corruption Authority
118
@nazaha_gov_kw
www.nazaha.gov.kw